

منها خمسة لا تصرف مطلقا لا معرفة ولا نكرن وهي ما في علة قائمه مقام
 علتين وذلك شيان الف التانيث سوا المدروه كصح او المقصود بحمل
 واجمع الذي بعد الف حرفان مساجد ودرهم او ثلثه او سطرها ساكن
 تصايح ودنانير وما فيه الصفة مع واحد من ثلثة اما مع وزن فعولان
 الذي موصيه لا يقبل اليها نحو سدان وغضبان واما مع وزن افعل
 الذي موصيه لا يقبل اليها ايضا نحو احمرا واصفر واما مع العول فتشتم ثلث
 وسبعة تصرف اذا كانت نكر ولا تصرف اذا كانت معرفة وهي بانان
 احد علتيه العظيمة فاذا زالت منه بقيت علة واحده لا تستقل بمنع الصرف
 فتمنع العلية مع العجم نحو برهم واسماعيل والعلية مع زياده الالف
 والنون نحو سوران وعثمان والعلية مع وزن الفعل نحو احمرا ويرد
 ويشد والعلية مع العول نحو عمر وزفر والعلية مع التانيث لفظا نحو
 طلح وحزم او ينجي شعاد وزيد والعلية مع التانيث نحو معول رب
 وعليل والعلية مع الف الاكاف ممدوده دخلها وهو عصب
 العنق وقوبا او مقصوده دخلها اسم لنت ثم احدى ذكر الانواع على
 غير هذا الترتيب فقال **قال التانيث في المنع من الذي حواه له** **وقوع**

وليس التانيث في حضاويه وقاعه بمساويه الالف لان زياده الالف اعراضه
 في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في اجمع نحو صواب وقواعده بخلاف
 جلي بقوا جبال فتثبت **وقوع** لوسميته ككلمات قول الجان هلنا اميكي
 منعت من الصرف لكون الفها للتانيث وان سميت ما من كلياتها صرحت
 لا تقلاها واخر وجهها عن التانيث وعلى هذا فترجيح لوسميته بحمل مرخما
 من حيلوي على لغة الامستقلا عند من اجان صرحت بما ذكره في كلياتنا
وزايد افعلان في وصفهم من ان يرى شيئا ثابت ختم
 اذا كان الاسم صفة عيوزن فعولان فيه الف ونون مزدتان كان
 ممنوعا من الصرف اذا كان موصيه على نحو سوران وسكري
 وعطشان وعيطه وغضبان وعقيص فتمنع من الصرف لو وجود
 علتين فرعييتين احدهما العظيمة وهي زيادتا الالف والنون المضارعين
 لالف التانيث في نحو حمران في بنائها نحو المذنب والاخرى مفعول
 وهي الصفة التي هي في نحو الجود لا تحتاج الي الموصوف بخلاف العلس
 ولا تكون الصفة وحدها مانعا للالف وان وجد فيها المعنوية
 والمفظة وهي اشتقاقها من المصدر لانهم صرفوا نحو عالم وشريف
 مع تحقق الصفة فيه فلودات الصفة وحدها في منعها في لغويها وا حتم
 بقوله فعولان يفتح الفاعل مضمون الحضان ومسورها لظريان فانها
 مصر وفان كذا لزيادة فيها لانتسبه التي التانيث ويقوله من ان سرك
 بتا تانيث ختم من فعولان الذي موصيه فعولان لجر سيفان وامراه سيفانه
 فانه مصروف وان كانت فيه الصفة وزياده الالف والنون لانهما للاختصار
 بالمذنب فاشبهها للمر ومما المذنب والموش الحروف الاصلية وايضا الزيادة
 في سوران ملحقة بالتي حمران في كونها لا تلحقها تا التانيث بخلاف سيفانه
 فلما لا يقال حمران لا يقال حمرانه ولهذا ان بني اسد يصرفون كل صفة

صها الصلة 9

بداها بحسبة لا تصرف معرفة ولا نكرن وبداها بالالف التانيث لقيامها مقام
 علتين فيمنع الصرف في النكرن والمعرفة والمفرد واجمع والاسم والصفة وانما
 قال كسف فاقوع وقال مطلقا سوا المدروه كصح او لاداء حمران او شيئا
 واصدق او المقصود لاداء وسيل ومرحبي وسكري وحمل جمع بحمل
 رضوي اسم جبل وانما استقلت بالمنع لان فيها فرعيين فرعيين في اللغظة وهي
 لروا الزيادة حتى صارت كانهما من اصول الاسم لا مفاعله وفرعيه
 والمجنه وهي الدلالة على التانيث الذي هو في نحو المذنب لاندراج كلتي
 تحت مذكرين غير عشر فلما اجتمع فرعيان اشبه الفعل بمنع من الصرف